الصباح AL-SABAH

السفير الغنيم: مهتمون بمخرجات جلسة حقوق الانسان الطارئة حول التطورات

الكويت تدين السياسات التمييزية للاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني

القاهرة – جنيف – كونا «دانت دولة الكويت السياسات التمييزية التي تنتهجها قوة الاحتلال الإسرائيلي والقائمة على تكريس الفصل العنصري وسياسة التطهير العرقي مما تسبب بمعاناة يومية للشعب الفلسطيني في ممارسة أبسط حقوقه التي كفلتها القوانين والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان.

جاء ذلك في كلمة لمساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون حقوق الانسان طلال المطيرى أمس خلال ترؤسه أعمال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والتي تعقد عبر تقنية «فيديو كونفرانس» بناء على طلب الكويت بعنوان «حماية حقوق الإنسان في القدس والأراضي العربية المحتلة».

وقال المطيري إن الاجتماع يأتي في إطار دعم حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يتعرض يوميا وبشكل ممنهج الي انتهاكات جسيمة تخالف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

وأشار في هذا الصدد الى التطورات الأخيرة التي قامت بها قوات الاحتلال باقتحام باحة المسجد الأقصى ومنع الناس من حقهم في حرية العبادة داخل المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس مما أدى الى مصدامات بين المدنيين وقوات الاحتلال التي قامت باستخدام القوة المفرطة خارج سياق الاعمال العدائية وتعريض حياة المدنيين للخطر.

ولفت الى ان تقرير المفوضة السامية لحقوق الانسان الذي تم مناقشته امام الدورة 46 لمجلس حقوق الانسان سبق وأن حذر من مثل هذه الأعمال المحرمة دوليا.

وأكد أن سلطات الاحتلال دأبت في الاستمرار بعدم احترام القوانين والمواثيق والقرارات الصادرة من الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة مما شجع المسؤولين الإسرائيليين على الإفلات من العقاب والمساءلة عن الجرائم التي يرتكبونها تجاه المدنيين العزل من الشعب الفلسطيني.

وطالب المجتمع الدولي والآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان بالاضطلاع بمسؤولياتهم في ضمان احترام سلطات الاحتلال لأحكام القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

وشدد على ضرورة العمل على إيقاف استمرار سلطات الاحتلال للأعمال الاستفزازية التي تقوم بها من اجل تغيير الحقائق داخل القدس والأراضي المحتلة والتي تتمثل في التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من منازلهم في حي الشيخ جراح وبقية المناطق الأخرى.

وأكد المطيري مجددا مواصلة دولة الكويت دعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق ما نصت عليه مبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة.

وأعرب عن التطلع لأن تحقق هذه الدورة الاستثنائية الهدف المنشود منها في تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في القدس والأراضي العربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

على صعيد متصل أكد مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم اهتمام دولة الكويت بالدفع بأعمال الجلسة الطارئة لمجلس حقوق الانسان المخصصة لبحث تداعيات الوضع الانساني والحقوقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو التوصل الى نتائج مهمة تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني.

وقال السفير الغنيم في تصريح لـ«كونا» أمس أن الجلسة التي سوف تنعقد عبر تقنيات الاتصال المرئي اليوم الخميس جاءت بضغط من المجموعة الإسلامية في أعقاب اعتداءات المحتل الاسرائيلي الأخيرة وانتهاكات القوة القائمة بالاحتلال لبنود اتفاقيات جنيف.

واضاف أنه ومن منطلق اهتمام دولة الكويت في الدفاع عن الأوضاع الانسانية والحقوقية للشعب الفلسطيني فسوف تكون لوزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر مداخلة هامة في أعمال هذه الجلسة الطارئة.

واكد ان ذلك يأتي من منطلق حرص الكويت على الدفع بالقضايا الفلسطينية العادلة موضحا ان مداخلة وزير الخارجية ستعطي زخما لأعمال هذه الجلسة ولمخرجاتها الداعمة للموقف الفلسطيني العادل وستؤكد أهمية اعتماد مشروع قرار صادر عن مجلس حقوق الانسان بإنشاء لجنة تحقيق دولية وتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة.

جمال الغنيم

قافلة المساعدات الطبية والإغاثية الكويتية تتوجه إلى معبر رفح تمهيدا لدخول قطاع غزة

فريق جمعية الهلال الأحمر الكويتي المشرف على قافلة المساعدات

القاهرة – «كونا» توجهت قافلة المساعدات الطبية والإغاثية الكويتية أمس الأربعاء من القاهرة الى معبر رفح الحدودي تمهيدا لدخول قطاع غزة وذلك للمساهمة في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

وأوضح رئيس الوفد الكويتي مدير ادارة الكوارث والطوارئ بجمعية الهلال الاحمر يوسف المعراج في تصريح لـ«كونا» ان الهلال الاحمر الكويتي يعتبر «أول فريق تطوعي سيدخل قطاع غزة».

وأشار المعراج إلى أن الهلال الاحمر الكويتي استجاب بشكل عاجل إلى تقديم الدعم لقطاع غزة وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية لمجاراة الاستهلاك الحاد في هذه المواد نتيجة الوضع هناك إلى جانب تقديم مواد الوقاية من انتشار وباء «كورونا» ومواد غذائية.

وبين أن المساعدات الطبية ستسلم إلى الهلال الأحمر الفلسطيني لتوزيعها على المستشفيات التي تعاني من شح المواد الطبية.

وقال إن القافلة الكويتية تحمل على متنها 85 طنا من المساعدات من بينها ما يقارب 1000 سلة غذائية تم شرائها من السوق المحلي المصري.

وأضاف أن السلة الغذائية تكفي الأسرة الواحدة مدة اسبوعين وتحتوي على المواد الأساسية مثل «الارز والعدس والزيت والصلصة و السكر والملح والمعلبات».

وذكر أن المساعدات الاغاثية التي سيوزعها الهلال الاحمر الكويتي ونظيره الفلسطيني ستركز على المتضررين جراء العدوان الاسرائيلي من الأيتام ومراكز الايواء والمراكز الصحية.

وقال المعراج ان فريق الهلال الأحمر الكويتي في قطاع غزة سيقوم بزيارة ميدانية للمناطق والمستشفيات المتضررة لتقييم الأضرار والاحتياجات الإنسانية العاجلة اضافة الى الاطمئنان على سلامة الجرحى والوقوف على أبرز الاحتياجات الصحية التي تحتاج إليها مستشفيات غزة.

وأكد أن مئات الجرحى الفلسطينيين بحاجة عاجلة إلى العلاج والدواء في حين أصبحت عشرات الأسر بلا مأوى أو غذاء أو دواء بعد أن تهدمت منازلهم.

ودعا في هذا الصدد المواطنين ورجال الأعمال والشركات والبنوك إلى التبرع في الحملة الإغاثية «معك يا فلسطين» والإسهام في تخفيف معاناة الفلسطينيين بتوفير الخدمات الصحية والغذائية العاجلة للمتضررين.

تتمات

المجلس والحكومة

أو من مجموعة من النواب، مشيرا إلى أنه يتبقى هناك بعض الجلسات الخاصة التي سيقرر مكتب المجلس متى ستكون تواريخها.

تأتي الجلسة الخاصة اليوم ، عقب 48 ساعة فقط من إخفاق المجلس في عقد جلسته العادية أمس الأول «الثلاثاء»، إثر جلوس عدد من النواب في مقاعد الوزراء بالصف الأول من قاعة الجلسات، ما دفع الحكومة للامتناع عن حضور الجلسة، واضطر الرئيس الغانم إلى رفعها.

من جهة أخرى أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس، عن تسلمه استجوابا من النواب ثامر السويط وخالد العتيبي وعبد الكريم الكندري لوزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح.

وقال الغانم في تصريح صحفي له أمس : «وفقا للإجراءات اللائحية فقد أبلغت سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والوزير المعني، بالاستجواب المكون من سبعة محاور، وسيتم إدراجه في أول جلسة عادية مقبلة».

من جهتهم أوضح النواب المستجوبون أن المحور الأول من الاستجواب يتعلق بمصادرة حق الأمة في الاجتماع والتجمعات الذي كفل في المادة 44 من الدستور بشكل واضح، وهو من الحقوق اللصيقة بالإنسان التي تسمو حتى على الدساتير ولا تخضع لمزاج الوزير».

وأفاد النائب ثامر السويط بأن « وزير الداخلية حضر إلى ساحة الإرادة وقال لأحد المواطنين إنه يمارس حقه بمنع التجمع»، مشددا على أن هذا الأمر ليس من حق الوزير ولن نسمح له.

أضاف : «لذلك كان موقفنا بتقديم الاستجواب وكذلك مواقفنا المبدئية الأخرى، حتى تعلم الحكومة وكذلك الوزراء ورؤساء الوزراء القادمين، أن الشعب الكويتي لا يتم المساس بمبادئه وثوابته الدستورية وأن هناك نواب سيقفون لهم بالمرصاد».

وبين أن « المحور الثاني من الاستجواب يتناول الانتقائية في تطبيق القوانين، معتبراً أن الوزير مارس انتقائية مقيتة منذ بداية عمله» .

وتساءل السويط : « كيف نأتمن على الشعب الكويتي من وزير الداخلية الحالي الذي وافق على تحويل الوقفة التضامنية في ديوان د. بدر الداهوم إلى مؤتمر صحفي، ثم خرج بعد ذلك وأحال المشاركين إلى النيابة؟».

أضاف أن «الانتقائية مستمرة حتى في مسألة التجمعات، فيوما يسمح الوزير ويرعى قرقيعان الضاحية، ويوما تجده يمنع تجمعا لنصرة القدس والقضية الإنسانية الكبرى، فأي تناقض وازدواجية»؟.

وذكر أن « المحور الثالث هو تعسف أجهزة وزارة الداخلية مع عديمي الجنسية»، قائلا «وصلنا لمستوى لا يمكن القبول به ولا يمكن أن يعاني إخواننا من بلد يفترض أن يكون بلد الإنسانية وشعبه طيب وعظيم ورائع لكن حكومته لا تعلم ما الذي تريده، ولذلك لن نسمح لتلك الحكومة أن تشوه صورة الكويت «.

وبين أن « المحور الرابع يتناول القرارات التنفيعية المنتهكة لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المكفولة دستوريا، معربا عن أسفه لأن وزير الداخلية يرفع شعارات المساواة بين المواطنين ويتخذ قرارات متناقضة لتنفيع من يساعدونه وحكومته بتمرير النهج الحكومي السيء».

أضاف أن «من هذه القرارات ما يتعلق بالنقل إلى أجهزة حساسة، وكذلك إعلان الوزير أمام الشعب الكويتي بأن هناك قرعة لقبول الطلبة الضباط وبعدها بأسبوعين يتم تناقل صور لطلبة ضباط مقبولين بدون قرعة».

وتابع أن « المحور الخامس هو الفشل في ضبط المرور وتصاعد معدلات الجريمة والعنف في المجتمع، مؤكدا أن الكل يشعر بحجم الانفلات الأمني الخطير في ظل حصول حوادث قتل في وضح النهار والتجاوز والاستهتار».

وأكد على أن هذه المسؤولية يتحملها الوزير لأن العسكريين بوزارة الداخلية يقومون بدورهم على أكمل وجه ولكن الاستراتيجية المسؤول عنها الوزير وهو من يتحمل المسؤولية عن الانفلات الأمني.

وأفاد أن المحور السادس هو الخاص بإخفاق وزارة الداخلية في معالجة أوجه الخلل بالتركيبة السكانية، موضحا ان « وزير الداخلية يتحمل المسؤولية أيضا في معالجة التركيبة السكانية بشكل لا ينتقص من مبادئ حقوق الإنسان، ولكن بسبب ممارساته وقراراته الخاطئة تفاقمت مشاكلها.»

ونوه بأن « المحور السابع من الاستجواب يتعلق بعدم الرد على الأسئلة البرلمانية، مبينا أنه استنادا إلى المادة ٩٩ من الدستور يجب أن يحترم الوزير حق السؤال البرلماني، وفق المدد المنصوص عليها بالدستور وإلا سيصعده المنصة ويتحمل المسؤولية».

إلى ذلك انتقد النائب ثامر السويط بيان الحكومة بشأن جلسة أمس الأول الثلاثاء، مشددا على أنه « لن تنعقد أي جلسة حال لم يصعد سمو رئيس الوزراء المنصة» ، وأن استجواب وزير الداخلية مستحق».

وحمل السويط في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة الحكومة المسؤولية عن عدم حضور الجلسة الخاصة الأحد الماضي، مع استفائها لجميع أركانها الدستورية، معتبرا ذلك « عدم احترام للدستور من قبل الحكومة».

واعتبر أن إصدار الحكومة بيانا بشأن جلسة الثلاثاء يتحدث عن الحفاظ على الدستور والديمقراطية الكويتية، وأنا أقول لهم أن آخر من يتحدث عن الديمقراطية هي الحكومة لأنها تخالف الدستور واللوائح ولا أنظمة».

وبين أن « وجهة نظر النواب هي أن المقاعد الأمامية لمن يحترم الدستور، وموقفهم واضح ومبدئي من هذه المسألة»، مشددا على أنه « إذا لم يصعد سمو رئيس مجلس الوزراء منصة الاستجواب احتراما للمادتين 100 و101 من الدستور فلن تنعقد أي جلسة».

بدوره استغرب النائب خالد العتيبي تساؤل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص في بيان أمس عن أسباب جلوس النواب على مقاعد الوزراء.

وقال العتيبي في تصريح صحفي، إن الوزير الحريص قال في بيانه إن النواب لم يعلنوا عن أسباب ممارستهم غير المبررة بجلوسهم في مقاعد الحكومة .

وأكد أن كل الشعب الكويتي صغيره وكبيره يعرف الإجابة وإن كان الوزير لا يعرف الأسباب فهذه كارثة أما إن كان يعرف وأصدر هذا البيان الهزلي فالكارثة أكبر .

أضاف : كفاكم بيانات هزلية، فكل هذه البيانات غير المنطقية تؤكد أنكم تعيشون في واد والشعب في واد آخر، وبياناتكم تؤكد أنكم مصرون على الدفاع عن أعراف في حين أن الشعب وممثليه مصممون على الدفاع عن الدستور وحمايته.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا «أيهما أخطر يا وزير الدولة مخالفة الأعراف أم انتهاك الدستور؟» ننتظر إجابتك.

«الصحة» : السماح

«PCR» خلال 72 ساعة قبل تاريخ ركوب الطائرة على أن تكون النتيجة سليمة اضافة الى التسجيل في تطبيق «كويت مسافر» وتطبيق «شلونك» وتقديم مسحة «PCR» خلال 3 أيام من تاريخ وصول الكويت حيث ينتهي الحجر في حال كانت النتيجة سليمة.

وأشارت الوزارة الى ان غير المحصن يتطلب منه تقديم فحص «PCR» خلال 72 ساعة قبل تاريخ ركوب الطائرة على أن تكون النتيجة سليمة والتسجيل في تطبيق كويت مسافر وتطبيق شلونك وعمل مسحة «PCR» عند الوصول في مطار دولة الكويت وحجر صحي لمدة 14 يوم منها 6 أيام حجر مؤسسي وعمل مسحة في اليوم السابع واستكمال 7 أيام في الحجر المنزلي.

وأوضحت الوزارة ان فئات الاستثناء من الحجر المؤسسي تشمل المرضى الكويتيين والمرافقين لهم والدبلوماسيين المعتمدين في دولة الكويت وأقربائهم من الدرجة الأولى وعمالتهم المنزلية المرافقة لهم والقصر دون ال 18 سنة حال وصولهم بمفردهم دون مرافق والكوادر الطبية وأقربائهم من الدرجة الأولى وعمالتهم المنزلية المرافقة لهم والطلبة الكويتيين الدارسين في الخارج مع تقديم ما يثبت ذلك.

وبينت الوزارة ان «المحصن» هو كل من حصل على جرعة واحدة على الأقل من أحد اللقاحات المعتمدة لدى دولة الكويت ومضى عليها فترة زمنية لاتقل عن أسبوعين «14 يوما» والمتعافي من الإصابة بمرض «كوفيد19-» ومضى على الشفاء مدة لاتتجاوز 90 يوما مشيرة الى انه بالإمكان التأكد من الحالة عبر تطبيق «مناعة» والذي يظهر حالة المحصن باللون الأخضر.

وأشارت وزارة الصحة في بيانها الى أن لقاحات «كوفيد- 19» المعتمدة لديها تشمل لقاح «فايزر بايونتيك» ولقاح «أسترازينيكا أكسفورد» ولقاح «موديرنا» ولقاح «جونسون اند جونسون».

«التربية» تؤجل

8 يونيو.

وأوضحت الوزارة أن هذا القرار تم اتخاذه بعد دراسة إمكانية تأجيل الامتحانات من قبل المختصين بالوزارة، في إطار التعاون مع مجلس الامة ، ممثلا بطلب رئيس اللجنة التعليمية النائب الفاضل د. حمد المطر، بالإضافة إلى طلب عدد من أولياء الأمور بشأن إمكانية تأجيل الامتحانات الورقية، لإتاحة الفرصة للمتعلمين للاستعداد والتحضير ومراجعة الدروس.

وأكدت الوزارة حرصها على منح أبنائها الطلبة والطالبات المزيد من الوقت للدراسة، ولمراجعة والاستعداد للامتحانات، واتخاذ القرارات التي تصب في صالح الطالب والعملية التعليمية برمتها، لافتة إلى أنها ستصدر نشرة تفصيلية، توضح فيها جداول الامتحانات وموعد بداية إجازة العاملين.

«الميزانيات» : فتح

للتأكد من سلامة صرف المكافأة للمستحقين.

وقال رئيس اللجنة النائب د.بدر الملا إن اللجنة استعرضت كتاب وزير التجارة المشرف على ديوان الخدمة المدنية، والذي ورد يوم امس الذي اكد على ان الكشوف الذي اعتمدت من بعض الجهات هي 16 جهة من اصل 62 وهذه الجهات هي المبالغ الاقل وليست الأكثر.

وأوضح الملا أنه وكما ذكر سابقا وبحسب كتاب وزارة المالية، فإن هناك وفرة مالية تحتاج مشروع قانون للنقل بين أبواب الميزانية بدلا من الاعتماد الإضافي، إلا أن الحكومة لم تأت باي مشروع للنقل بين الابواب .

أضاف أنه «حتى لا يهضم حق المستحقين من الصفوف الامامية بوزر تقاعس الجهات الحكومية عن القيام بدورها، فقد ارتأت اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي بالاغلبية، ولكن تمت اضافة قيود في القانون تعتبر جزء لا يتجزأ منه «، مشيرا إلى أن مشروع القانون سيكون على جدول أعمال جلسة المجلس الخاصة غدا للتصويت عليه.

وذكر الملا ان « القيود تتعلق بعدم جواز صرف قيمة المكافأة الا بعد توقيع اقرار وتعهد من المستحق بانه اطلع على قرار مجالس الوزراء رقم ٦٨٦ لسنة ٢٠٢٠ ، وان حالته مستوفية للمعايير المبينة في هذا القرار .

أضاف أنه « يجب توقيع المسؤول المباشر والوكيل المساعد على استيفاء الموظفين المستحقين المعايير المبينة في قرار مجلس الوزراء، علاوة على عدم جواز الجمع بين هذه المكافأة ومكافآت اخرى صرفت في الفترة من ٢٤ فبراير ٢٠٢٠ الى ٣١ مايو ٢٠٢٠ عن ذات الاعمال» .

وقال الملا : ان « الشرط الرابع يتعلق بعدم قيام الجهة بالصرف الا بعد استيفاء المعايير المبينة بالقرار وبعد موافقة وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية بعد التاكد من استيفاء المعايير الواردة في القرار».

وأكد هذه القيود تم إضافتها حتى يتم الصرف للمستحقين وليس لغيرهم وتمت الموافقة على هذه القيود باجتماع الحضور مطالبا الجهات الرقابية مثل المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بالتأكد من سلامة الصرف للمستحقين فقط الواردة حالاتهم في قرار مجالس الوزراء ٦٨٦ لسنة ٢٠٢٠ .

من جهته بارك عضو لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب حمدان العازمي للشعب الكويتي، موافقة اللجنة على الاعتماد التكميلي لمكافآت العاملين في الصفوف الأمامية بمواجهة جائحة كورونا بقيمة 600 مليون دينار، مؤكدا استعداد اللجنة لإقرار أي اعتماد إضافي لو تطلب الأمر ذلك.

وحمل العازمي الحكومة مسؤولية تأخير كشوفات المستحقين، معتبرا أنها « تريد إحراج المجلس من خلال تأخير كشوفات المستحقين، ولكن اليوم ليس لديها حجة لتأخير صرف المكافآت لمستحقيها» .

ولفت إلى أن « اللجنة وضعت قيودا لصرف المكافآت منعاً للتلاعب ولضمان وصولها للمستحقين، كما فتحت الباب للتظلمات لمن لم تشملهم المكافآت»، مؤكداً على عدم وجود أي موانع لدى أعضاء اللجنة من إقرار اعتماد إضافي إن استدعى الأمر ذلك.

وأكد العازمي أحقية الصفوف الأمامية في الحصول على التقدير الحكومي المناسب ومنح المكافآت لها بدلا من التركيز على المساعدات الخارجية».

مقترح نيابي

الديحاني ومبارك العرو، بإعادة تشكيل الهيئة وتغيير مسماها بهدف تحقيق الاستقلالية لها، كما يقضي الاقتراح بتشكيل جمعية عمومية تدير شؤونها بشكل مهني، وتوفير حصانة لأعضائها، وإنشاء نظام لتقييم أداء الأعضاء وتأديبهم.

ونص الاقتراح في مادته الأولى على أن «يستبدل بنص المادة 1 من المرسوم الأميري رقم 12 لسنة 1960 النص الآتي: – تنشأ هيئة قضائية مستقلة تسمى «الفتوى والتشريع وقضايا الدولة»، تلحق بمجلس الوزراء».

كما نص في مادته الثانية على أن «يستبدل اسم «هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدولة» باسم «إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت» أينما وردت في القوانين والمراسيم واللوائح».

ونص القانون المقترح أيضا على أن تتكون هيئة الفتوي والتشريع وقضايا الدولة من: أ- قطاع الفتوى. ب- قطاع التشريع. ج- قطاع القضايا. د. قطاع العقود. هـ – قطاع التحكيم الدولي والقضايا والمسائل الخارجية.

وتشكل الهيئة من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين والنواب الأوائل والمحامين أ، وتحدد اللائحة أي شروط إضافية يجب توافرها عند التعيين.

ويجوز إضافة قطاعات أخرى للهيئة – غير الواردة بالفترة الأولى – وذلك بقرار من الوزير المختص بناء على عرض رئيس الهيئة، وبعد موافقة الجمعية العمومية للهيئة.

«الداخلية» : إنجاز

تواصل استقبال المراجعين الراغبين بإنهاء معاملاتهم «أونلاين» عبر موقع الوزارة الالكتروني.

وأوضحت أن ذلك يأتي نظرا للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد في مواجهة انتشار فيروس «كورونا المستجد»، وتطبيق الاشتراطات الصحية حرصا على صحة المواطنين والمقيمين ووفق الجهود التي تبذلها المؤسسة الأمنية لتطوير قطاعاتها الخدمية.

وبينت أن جميع معاملات قطاعات المؤسسة الأمنية تجري وفق تلك الآلية لتوفير الوقت والجهد وسرعة الإنجاز وتطبيق التباعد الاجتماعي في الإدارات الخدمية.

ولفتت إلى أنه في حال أي استفسار يرجى التواصل على البريد الإلكتروني الخاص بالإدارة العامة لنظم المعلومات infogdis@moi.gov.kw

السنوار : إسرائيل

مؤكداً أن «10 آلاف استشهادي في الداخل المحتل جاهزون للردّ على الاحتلال الإسرائيلي في حال المساس بالقدس والمسجد الأقصى»، مشدداً على أنه لدى «حماس» و«القسام» مصادر تمويل خاصة بعيداً عن أموال المساعدات.

وتحدّث السنوار عن العدوان الإسرائيلي على غزة، مشيراً إلى أن جيش الاحتلال نجح في هدم البنى التحتية وقتل المدنيين، مؤكداً أن الاستخبارات العسكرية لـ«كتائب القسام» كشفت مبكراً خدعة الاجتياح البري التي روّج لها الاحتلال الإسرائيلي.

أضاف: «كان في مخططاتنا اختتام هذه الجولة الصاروخية بـ300 رشقة صاروخية، وتم إيقافها في اللحظات الأخيرة نتيجة للوساطة الدولية».

وقال: «ما لدينا من أنفاق في قطاع غزة يزيد عن 500 كيلومتر، وما تضرر منها لا يصل إلى نسبة 5%»، متحدثاً في سياق آخر عن النجاح في توحيد الشعب الفلسطيني بعد سنوات من الإنقسام.

ووجّه السنوار التحية للراحل ياسر عرفات، قائلاً: «حاولت تعزيز مواجهة شعبنا بالصمود والتحدي لإحداث نقلة في موازين القوى بيننا وبين الاحتلال».

وفي وقت سابق، نقلت وكالة «رويترز» عن السنوار قوله في مؤتمر صحافي، إن الحركة ترحب بالجهود العربية والدولية لإعادة إعمار القطاع، قائلاً: «سنسهل المهمة على الجميع، وسنحرص على أن تكون العملية شفافة ونزيهة، وليكن الجميع متأكداً أننا سنحرص على ألا يذهب أي قرش لحماس أو للقسام».

أضاف: «لدينا مصادر مالية مريحة للقسام وحماس: جزء أساسي من إيران، وجزء من متبرعين عرب ومسلمين وأحرار العالم الذين يتضامنون مع شعبنا ومع حقوقه».

ويأتي تصريح السنوار في وقت يُجري وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن جولة في المنطقة، لتعزيز وقف إطلاق النار بعد العدوان الإسرائيلي على غزة. وأكد بلينكن، أمس الأول الثلاثاء، بعد لقائه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أن بلاده ستعمل على حشد التأييد الدولي لإعادة إعمار غزة وستقدم مساهمات.

الأسد يتحدى

وألمانيا وفرنسا وإيطاليا إن هذه الانتخابات لن تكون «حرة ولا نزيهة».

ويخوض الرئيس السوري بشار الأسد الانتخابات أمام مرشحين اثنين هما عبد الله عبد الله، الذي شغل منصب نائب وزير في السابق، ومحمود مرعي، الذي يرأس حزبا معارضا يحظى بموافقة رسمية.

وفي لهجة تحد للعالم رفض الأسد الانتقادات الموجهة لانتخاباته، مؤكدا أنه لا يعبأ بتلك الانتقادات.

ومن المتوقع أن يفوز الأسد، الذي تولى الحكم في عام 2000، بفترة رئاسية جديدة في بلد دمرته أعوام من النزاع الأهلي.

وتسببت أعمال العنف في مقتل مئات الآلاف، كما شردت ملايين السوريين.

وبحسب وكالة الأنباء السورية الرسمية، فإن عدد الناخبين المسجلين داخل سوريا وخارجها أكثر من 18 مليون شخص.